

الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة المينا "MENA" واقع وآفاق

د. كاكي عبد الكريم/ جامعة زيان عاشور بالجلفة

ملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء تصور متكامل عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو منطقة المينا "MENA" في ظل تحرير التجارة الدولية، والجهود المبذولة من طرف مجموعة دول المنطقة لاستقطابه والرفع من حجم تدفقاته نحو اقتصادات المنطقة في ظل تنافس عالمي على جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تم التركيز على الدور المهم الذي يؤثر به الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المنطقة، لكون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل طويلة الأجل، ومكمل للدخار المحلي، وأداة محركة للنمو الاقتصادي، ومؤشر على درجة الانفتاح الاقتصادي. وبذلك إضافة إلى كونه خالق للثروة، فهو بديل عن الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية، منطقة المينا "MENA".

Abstract:

This study aims to build an integrated vision of FDI flows towards MENA region with the liberalization of international trade, the efforts exerted by the Group of countries in the region to attract and increase the volume of its flows towards the economies of the region in light of global competition to attract and settle foreign direct investments. Emphasis was placed on the important role that foreign direct investment affects economic growth in the region, as FDI is a source of long-term financing, complementary the domestic savings, an engine of economic growth and an indicator of the degree of economic openness. In addition to being a creator of wealth, it is an alternative to borrowing from international financial institutions.

Key words:

Foreign Direct Investment, International Trade, MENA Region.

مقدمة.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أساس حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، واحد مصادر التمويل الخارجية للاقتصادات المضيفة، والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية. إذ يساهم في سد فجوة التمويل التي تعاني منها الدول المضيفة إلى جانب المدخرات المحلية. كما يساهم في ربط أسواق المال، وزيادة الإنتاج الدولي، وتنشيط الاستثمار المحلي. فهو بذلك وسيلة تمويل دولية بديل عن المديونية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتحويل التكنولوجيا، وتحديث الآلة الإنتاجية، وتكملة المدخرات المحلية لاستخدامها في تكوين الطاقة الإنتاجية اللازمة لعمليات الإنتاج، وتطوير قطاع الصادرات للرفع من التنافسية الدولية

للاقتصادات الوطنية، وبالتالي تمكين المنتجات المحلية من اختراق الأسواق الدولية، في ظل تنافس عالمي شديد على السيطرة والهيمنة على الأسواق الدولية والإقليمية من اجل اكتساب حصص واسعة في هذه الأسواق.

وتعمل الدول في ظل العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعرف العالم، على جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال خلق بيئة مناسبة لذلك، بتقديم حوافز وتسهيلات، وسن قوانين ونظم وتشريعات مسهلة لذلك، ومحاربة والقضاء على البيروقراطية. هذا من اجل تسهيل تدفق رؤوس الأموال الدولية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) لدورة النشاط الاقتصادي، وتوفير تمويل دولي لخلق ديناميكية جديدة لبناء اقتصاد تنافسي.

وتستهدف مجموعة دول منطقة المينا "MENA" جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، من خلال تحقيق التنمية وزيادة النمو الاقتصادي والرفع من التنافسية الدولية لمنتجاتها التصديرية بهدف اختراق الأسواق الإقليمية والدولية. وتعد دول منطقة المينا "MENA"، منطقة إستراتيجية لكونها رابط بين القارتين الإفريقية والآسيوية من جهة، ومن أنشط التكتلات الاقتصادية الإقليمية من جهة أخرى.

لمعالجة وإثراء الموضوع سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المفهوم النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية.

المحور الثالث: دراسة مجموعة دول منطقة المينا "MENA".

المحور الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة المينا "MENA".

المحور الأول: المفهوم النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مصادر الطويلة الأجل لتمويل للاقتصاد، وزيادة تراكم رأس المال، وتكملة الادخار المحلي، والرفع من كفاءة رأس المال البشري، ونقل وتحويل التكنولوجيا، وزيادة القدرات التسويقية من خلال الرفع من القدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة. لذا تسابقت الدول لمنح تحفيزات لاستقطابه بسن وتحديث التشريعات والقوانين والنظم المنظمة لمناخ ملائم لجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختلفت نظرة الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، كذلك الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، كل بحسب المنهج الاقتصادي المطبق، والمدرسة الاقتصادية المتبعة. لذا سنحاول تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب كل جهة، ليكون مدخلا لبقية دراستنا هذه.

تعريفات بعض المؤسسات والهيئات الدولية:

تميل تعريفات المؤسسات والهيئات الدولية، إلى نظرة الشركات متعددة الجنسيات في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تركز على حق الملكية الكاملة للمشروع من طرف المستثمر الأجنبي مع احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي من خلال نسبة المساهمة المتفق عليها، مع حق الإدارة ضمانا لحقوق المستثمر الأجنبي، وهي النظرة الرأسمالية لإدارة الاقتصاد.

تعريف مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD: تعرف "الأونكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر على انه توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة مستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة.¹

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: تعرف الـ"OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار طويل الأجل، ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر.²

تعريف صندوق النقد الدولي FMI: يعرف الـ"FMI" الاستثمار الأجنبي المباشر على انه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم للشركة المستثمرة، وذلك بهدف ممارسة قدرا من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار المباشر أجنبيا عند امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل نسبة 10% من رأس مال تلك المشروعات، على أن ترتبط تلك الملكية بالقدرة على التصويت والتأثير في مجلس الإدارة.

تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC: تعرف الـ"OMC" الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة)، مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه.³

تعريفات بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين.

تعددت التعاريف المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد واختلاف وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين، والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها. وان اتفقوا على كونه وسيلة تمويل للاقتصادات الوطنية، خاصة مفكري البلدان النامية. ومنهم: **تعريف عمر صقر:** ينطوي الاستثمار الأجنبي على تملك المستثمر لجزء أو كل من الاستثمار في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع جزئيا أو كليا، وهذا يتوقف على نوع الاستثمار المرغوب تنفيذه. كما انه يقوم بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة.⁴

تعريف عبد السلام أبو قحف: الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.⁵

¹ - UNCTAD, World Investment Report, 1999, p 267.

² - L'OCDE, Detailed Benchmark, Definition of Foreign Direct Investment, Second Edition, Paris, 1993, p3.

³ - هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته، مجلة اريد للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2002، ص 52.

⁴ - عمر صقر، العولة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001/2000، ص 47.

⁵ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.

تعريف فريد النجار: يقصد بالاستثمار الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، تملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة. أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.⁶

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

لتحديد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، تم وضع تصنيفات مختلفة استنادا إلى العديد من المتغيرات منها، الدوافع والمحفزات والآثار وغيرها من المحددات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1. حسب طبيعة الاستثمار: يصنف وفق المحددات التالية:⁷

- **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- **البحث عن أصول إستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

2. حسب الهدف منه: يصنف وفق وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات إلى:⁸

أ- من وجهة نظر الدولة المصدرة: يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة، إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:** يهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي:** يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).

⁶ - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

⁷ - الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2004، السنة الثالثة، ص 6.

⁸ - الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا، المرجع نفسه، ص 6.

● الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط: يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.
ب- من وجهة نظر الدول المملوكة: يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المملوكة إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي:

● الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.

● الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة إلى زيادة الصادرات.

● الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية: ويقسم إلى:

● الاستثمار المشترك: هو أحد المشروعات التي يشارك فيها طرفان، أحدهما أجنبي (دولة مصدرة للاستثمار) والآخر محلي (دولة مضييفة للاستثمار). بهدف القيام بعمليات إنتاجية أو تسويقية، مع الحق في الإدارة المشتركة للمشروع بدون سيطرة أي طرف.

● الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات كاملة أو فروع لوحدة مقامة في الخارج، في الدول المضيفة للاستثمارات للإنتاج أو التسويق، مع حق الإدارة الكاملة لمشروعه. وهي الأكثر تفضيلاً من طرف المستثمرين الأجانب.

● الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: وهي قيام مستثمر أجنبي بتوفير مكونات أصلية لمنتج ما يقوم بإنتاجه خارج البلد المضيف، لصالح مستثمر محلي، على أن يقوم هذا المستثمر (الجهة المضيفة للاستثمار)، بتجميعها وتركيبها لتصبح منتجا نهائي الاستعمال. على أن يقوم المستثمر الأجنبي بمرافقة المستثمر المحلي خلال كامل مراحل التركيب والتجميع تقنياً. وعادة ما يكون هذا النوع من الاستثمار مستفيداً من إعفاءات وتخفيضات في الرسوم الجمركية والضريبية.

● الاندماج أو الاستحواذ أو التملك: وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة، وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.⁹

● الاستثمار في المناطق الحرة: وفيها تعفى المنتجات من كل الرسوم الجمركية وغير الجمركية ومن الضرائب، والقيود الكمية، تشجيعاً للاستثمار الأجنبي المباشر، على أن تعمل ضمن القوانين المنظمة والمسيرة لها. ويتم إقامة المناطق الحرة بهدف تغطية الطلب المحلي من منتجات هذه المناطق، إضافة إلى تصدير الفائض بغرض الرفع من القدرة التصديرية لاقتصاد الدولة. وتنشط المناطق الحرة لاقتصاد الوطني. وبالنسبة للجزائر توجد منطقة للتجارة الحرة "بلارة" بجيجل إلا أنها غير عملية.

⁹ - Deepak Mishra, Inflow Privent Capital and Growth, Finance and Development, Vol38, N2, Joun, 2001.

ثالثا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: 10

- 1- **رأس المال الأولي:** وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي. وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.
- 2- **الأرباح المعاد استثمارها:** وتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.
- 3- **القروض داخل الشركة الواحدة:** وتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

رابعا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والمؤسسية التي تسود البلد المضيف، وتعتبر الإطار الذي يحدد البنية المناسبة للمستثمر. وهي أربع محددات لها صلة بالموقع أو البلد المضيف والمستثمر فيه. وهي: 11

- 1- **الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية:** إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار، هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي فعدم وجود استقرار سياسي واقعا كان أو محتملا لا يشجع على الاستثمار، كذلك الإجراءات والسياسات الاقتصادية ذات الطابع المالي والنقدي والتي يكون لها نتائج مباشرة على المستثمر الأجنبي كالأنظمة المتعلقة بالأجور والأسعار وسياسات معدل الصرف ومعدل الفائدة والضرائب وسياسات التخصيص والسياسات التجارية والصناعية. كما تؤثر البنية الأساسية على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين والتي تشمل خدمات الكهرباء وشبكات النقل والاتصالات، وقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي، أن البنية الأساسية تحتل الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة للاستثمارات.
- 2- **الإطار القانوني والتنظيمي:** قامت العديد من الدول في السنوات الأخيرة بمجهود مقبولة بتحرير الأنظمة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل توفير مناخ استثماري ملائم. تتمثل هذه الجهود بالتشريعات الخاصة بإلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول وتسهيلات لتسيير

10 - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 51.

11 - كرم سالم حسين الغالي، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: اتجاهاته ومحدداته، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8) العدد (3)، سنة 2006، ص ص: 103-104.

وإدارة أعمال المستثمرين (Business Facilitation) مثل وكالات ترويج وتيسير الاستثمار وبناء السمعة وتنشيط إجراءات الاستثمار والحوافز الاستثمارية التي تشمل إعفاء المشروعات والعاملين فيها من الضرائب والسماح للمستثمرين الأجانب بتمليك الأراضي والعقارات والسماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور إلى الخارج.

هذا وتهدف بعض التشريعات إلى معاملة الاستثمارات الأجنبية نفس معاملة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والمزايا، إضافة إلى ذلك تدخل الممارسات الإدارية والبيروقراطية والخدمات الاجتماعية والترفيهية كعوامل مؤثرة أساسية ضمن هذا الإطار.

3- العوامل الاقتصادية البحتة: تعد من المحددات الأساسية لجاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتمثل بحجم السوق المحلي ومعدل النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج الأخرى. ويمكن تقسيم العوامل إلى ثلاثة عناصر:

أ- **الاستثمارات التي تسعى وراء السوق ووفرتها (Market seeking):** كمتوسط دخل الفرد وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة.

ب- **الاستثمارات التي تسعى وراء كفاءة الإنتاج (Efficiency Seeking):** كتكاليف أجور العمل والبنية التحتية ووسائل النقل وغيرها من عوامل الإنتاج.

ت- **الاستثمارات التي تسعى وراء الموارد والأصول الطبيعية (Resource/Asset Seeking):** وهذه العوامل تبدو أكثر أهمية وتأثيرا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية من العوامل الأخرى المتعلقة بالحوافز والقوانين الحكومية بخصوص التسهيلات والإعفاءات.

فالنمو وحجم السوق وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية هي عوامل أكثر حسما في هذه المسألة. وفي هذا الصدد تشير الدلائل إلى أن معظم الاستثمارات بين الولايات المتحدة وأوروبا هي استثمارات ساعية وراء السوق، وأكثر من نصف هذه الاستثمارات توظف في قطاع الخدمات. أما في الدول النامية فمعظم الاستثمارات تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وفي الأغلب تكون هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية وتتخذ في دول قريبة من دول الشركات الأم وبعض هذه الاستثمارات تسعى أيضا وراء الأصول والموارد في قطاع النفط والبنية التحتية لاسيما بعد عملية التخصص.

4- المحددات الخارجية: وتتضمن عوامل تدويل الإنتاج كتخفيض تكاليف الإنتاج وتجنب المخاطر والوصول إلى مصادر التكنولوجيا والعملة والتقدم التكنولوجي وسياسات الدول الصناعية المتقدمة التي تشكل عوامل دفع وراء هذه التدفقات.

فالمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي ومعدل الفائدة وارتفاع تكاليف الإنتاج والانخفاض في كلفة المعاملات والتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، جميعها عوامل تزيد من جاذبية البلدان النامية

للاستثمارات المباشرة. كما تقوم هذه السياسات بتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الخارجية بهدف ضمان المنافسة على أسواق التصدير العالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي للدولة المضيفة هو الأكثر احتمالاً لجذب استثمارات أجنبية مباشرة. إن الاستثمار في الخارج هو ليس عملية ارتجالية أو عفوية، إنما يخضع للعديد من العوامل والمحددات التي ستؤثر على كفاءة وقرار الاستثمار، وهو قرار لا يتخذه المستثمر إلا إذا تولد لديه شعور بالثقة وتوقع الربحية والعائد المتزايد على الاستثمار.

خامساً: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم التطرق إلى الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النحو التالي: 12

1- الآثار الإيجابية:

- يساعد على نقل التكنولوجيا عن طريق جذب الخبرات والمهارات وتدريب العاملين والمعرفة التكنولوجية (How-Know).
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يترك آثاراً إيجابية على ميزان المدفوعات (Balance of Payment) إذ يساعد على تحريك رؤوس الأموال وإنشاء الشركات وعوائد الاستثمار وينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال هذا من جهة، ويساعد على تقليص الاستيرادات الضرورية من خلال توفير المنتجات التي كان سيتم استيرادها من الخارج وفي كسب الوقت في زيادة الصادرات والحصول على عملة أجنبية.
- يساهم في خلق فرص عمل إضافية وتشغيل الموارد الأخرى العاطلة والتقليل من أثر البطالة وبالتالي يساهم في تحويل شريحة مستهلكة فقط إلى شريحة منتجة.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار مهمة في تحويل الموارد الطبيعية والمواد إلى سلع ومنتجات مصنعة، الأمر الذي يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة وخلق قيمة مضافة جديدة.
- المساهمة في تحويل عملية التنمية وتقليص فجوة الموارد الناتجة عن زيادة الاستثمارات المطلوبة عن المدخرات المحلية، ويشكل إضافة مباشرة إلى تكوين رأس المال الثابت المحلي.
- يعد (FDI) وسيلة مكتملة ومشجعة للاستثمارات الوطنية، لاسيما عندما يحفز رأس المال الوطني للمساهمة في المشروعات أو في إقامة مشروعات مماثلة أو توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشروعات المكتملة لتلك الشركات الأجنبية.

2- الآثار السلبية:

12 - كريم سالم حسين الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 105-106.

- تشير التجارب التاريخية في العديد من البلدان النامية أن المستثمر الأجنبي عادة ما يتجه صوب المشروعات التي تحقق له أعلى أرباح وبأسرع وقت وبغض النظر عن حاجة ومتطلبات التنمية في البلد المضيف.
- غالبا ما تستقدم الشركات الأجنبية المستثمرة تكنولوجيا تتناسب واحتياجاتها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولوياتهم تطوير التكنولوجيا المحلية في البلدان المضيفة.
- منافسة الاستثمار المحلي والشركات الوطنية على الموارد المالية والمادية النادرة والحصول على الأسواق المحلية والعالمية.
- يرى عدد من الاقتصاديين أن تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي إضافة إلى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية إلى فقدان الاستغلال وتعميق التبعية الاقتصادية والتخلف.
- قد يترك آثار سلبية على ميزان المدفوعات من خلال استنزاف رأس المال في البلدان المضيفة عن طريق تدفق سنوي للأرباح المتحولة إلى الخارج وتسرب جزء كبير من الدخل على المدى البعيد.

سادسا: العوامل الأساسية المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف العوامل التي تساهم في جذب المستثمر إلى الدولة المضيفة للاستثمارات حسب طبيعة ونوعية العوامل المساهمة في استقطابها والتي تختلف من دولة إلى أخرى. ومنها:¹³

- 1- **حجم السوق (Market Size):** يتم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، الخ.
- 2- **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أهم تلك المؤشرات:
 - أ- **التضخم (Inflation):** يعتبر التضخم احد أهم المؤشرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار. يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ب- **الكتلة النقدية (Broad Money):** يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- **مؤشرات القطاع الخارجي:** تتنوع المؤشرات التي تقيس أهمية التجارة الدولية في استقطاب أو استبعاد الاستثمارات الأجنبية، نذكر من بينها:
 - أ- **درجة الانفتاح (Openness):** تعتبر من أهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعموما فان درجة الانفتاح التجاري يؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.

13 - محمد إسماعيل - جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، جويلية 2017، ص ص: 20-21.

4- مؤشرات الحرية الاقتصادية (Economic Freedom): تختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحديد

إشارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. ومن أهم المؤشرات:

أ- مؤشر الحرية المالية والمصرفية (Financial Freedom): يوضح هذا المؤشر مدى توافر

الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة وإمكانية حصول المستثمر الأجنبي على الائتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية، كما يقيس المؤشر مدى تدخل الحكومات وتملكها للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. يقتصر دور الحكومة فقط في إشراف البنك المركزي على تلك المؤسسات ومدى التزام كل منها بالمعايير الدولية.

ب- مؤشر حرية الاستثمار (Investment Freedom): يقيس هذا المؤشر القيود على

الاستثمار الأجنبي والتحكم في تدفقات الأموال والتحويلات سواء للأفراد أو الشركات، حيث إن مثل هذه القيود قد تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على استقطابه.

ت- الفساد الإداري (Corruption): يؤثر مؤشر الفساد الإداري على قرار المستثمر الأجنبي،

حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار فيها، حيث يشيع جوا من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود.

5- مؤشرات أخرى كالإنفاق الحكومي الرأسمالي: هو الإنفاق المخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية

والإنفاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة، مثل بناء الجسور، والمطارات، والموانئ، والطرق، الخ. كذلك، جميع أنواع الصيانة والإصلاحات الرئيسية في الدولة.

سابعاً: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر:

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبالنتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الإقدام على

الاستثمار في بلد ما. وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المؤشرات:14

1- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI Performance Index

and FDI potential Index: أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمية لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.

وقد طورت الاونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء

الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين، هما:

14 - حسين الاسرج، سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، ديسمبر 2005، ص ص 14-15.

أ- **مؤشر الأداء:** يشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، وقياس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم اخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب- **مؤشر إمكانات جذب الاستثمار:** يقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى 13 مكون لقياس إمكانات البلد. ويقسم الاونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالتالي:

- مجموعة الدول السباقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول دون الإمكانات، أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.

2- **مؤشر المخاطر القطرية:** أصبحت مؤسسة **Political Risk Services** من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها. ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا، حيث تعطي أرقاما أعلى للمخاطر المتدنية. وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة.

3- **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة **Wealth of Nations Index for Emerging Economies**** يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصادات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

أ- **مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).**

ب- **مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).**

ت- **مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة، مؤشرات حماية البيئة العالمية).**

المحور الثاني: اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد العالمي، والمؤشر الدال على الانفتاح الاقتصادي، لذا عملت الدول على جذبته وتوطينه، بهدف تكملة مدخراتها المحلية، وتنشيط أداء قطاعها الاقتصادية للرفع من قدراتها التنافسية.

أولاً: آفاق الاستثمار العالمي: الاتجاهات والتوقعات العالمية.

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018،* فإن التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، انخفضت بنسبة 23% لتستقر عند 1430 مليار دولار، في مقابل 1867.5 مليار دولار لعام 2016. وهو ما يتناقض مع التسارع المسجل في نمو الناتج الداخلي الإجمالي والتجارة على المستوى العالمي. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض المسجل في قيمة عمليات الدمج والاستحواذ الدولية بنسبة 22%.

وبقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية مستقرة عند 671 مليار دولار، والتي لم تُظهر أي علامات على التعافي بعد الانخفاض بنسبة 10% في عام 2016، وهو ما أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من:

1. إفريقيا: استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا لعام 2017 في التراجع لتستقر عند 42 مليار دولار، بنسبة انخفاض تقدر بـ 21% مقارنة بعام 2016. هذا الانخفاض تركز بين المصدرين الرئيسيين للسلع الأساسية.

2. آسيا: بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية مستقرة عند 476 مليار دولار وهذه المنطقة أصبحت المنطقة الأولى المستقطبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جميع أنحاء العالم، خاصة نحو سنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، وفيتنام.

3. أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي: ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2017 بنسبة 8%، أي لمقدار 151 مليار دولار، مدفوعاً بالانتعاش الاقتصادي لهذه المنطقة. وهي الزيادة الأولى المسجلة منذ 6 سنوات.

4. الدول النامية (الضعيفة هيكلية): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الضعيفة هيكلية والأقل نمواً (PMA) بقيت هشة، إذ انخفضت بـ 17% إلى 26 مليار دولار، وزادت التدفقات نحو البلدان النامية غير الساحلية بصورة معتدلة بنسبة (3%) لتصل إلى 23 مليار دولار. في حين شهدت التدفقات نحو الدول الجزرية الصغيرة زيادة بنسبة 4% لتصل إلى 4.1 مليار دولار.

5. الدول المتقدمة: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة انخفضت بشدة بـ (37%) إلى 712 مليار دولار. كما انخفض حجم عمليات الدمج والاستحواذ الدولية بنسبة 29%، تحت تأثير انخفاض في عدد المعاملات الضخمة، وإعادة هيكلة الشركات، التي تأثرت بهيكل الاستثمار العالمي في عام 2016. ويفسر الانكماش الحاد في التدفقات إلى حد كبير بانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى المستويات التي سبقت عام 2016.

* UNCTAD, World Investment Report, 2018.

6. الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفضت بنسبة 27% لتستقر عند 47 مليار دولار، وهو ثاني أدنى مستوى منذ عام 2005. هذا الانخفاض يعكس الشكوك الجيوسياسية وتباطؤ الاستثمار في الموارد الطبيعية.

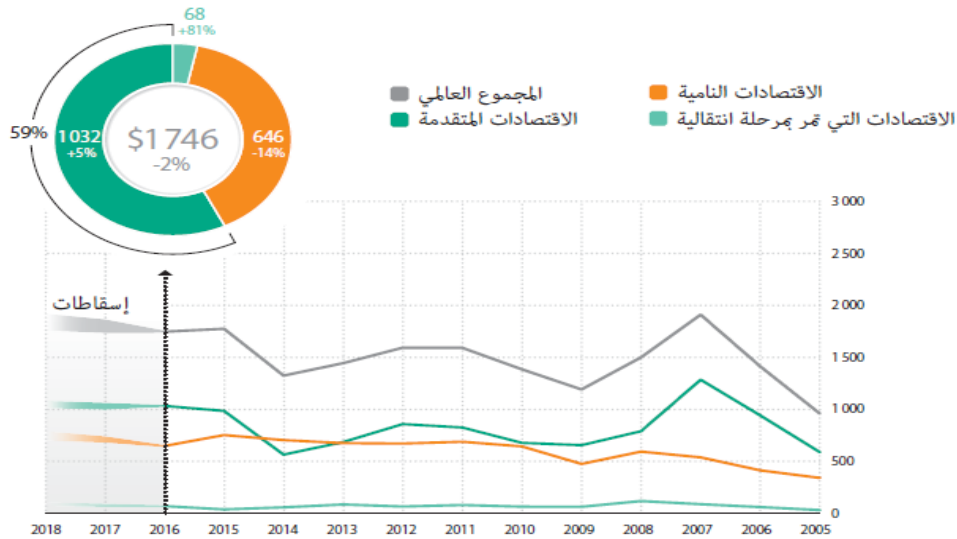
7. الاتحاد الأوروبي: انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 42%، من 524 مليار دولار في عام 2016 إلى 303.5 مليار دولار في عام 2017. أبرزها الانخفاض الحاد الحاصل في المملكة المتحدة بمقدار 181 مليار دولار وبنسبة 92% في العام 2017 عن العام 2016.

8. أمريكا الشمالية: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 494.4 مليار دولار في عام 2016 إلى 299.6 مليار دولار في عام 2017، أي بمقدار 194.7 مليار دولار وبنسبة 40%.
ثانيا: الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

في عام 2017،* انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 23% بـ1430 مليار دولار في مقابل 1870 مليار دولار في عام 2016 (الشكل 01). هذا التراجع في التدفقات يتناقض مع التطور الإيجابي المسجل في مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتجارة التي زادت بشكل كبير في عام 2017. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض 22% في القيمة الصافية لعمليات الدمج والاستحواذ الدولية.

الشكل (01): التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، حسب مجموعة الدول: 2017-2005.

(مليار دولار وبنسبة مئوية)



Source : CNUCED, base de données IED/STN (www.unctad.org/fdistatistics).

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في حين بقيت مستقرة في البلدان النامية. إذ استحوذت البلدان النامية وحدها في عام 2017 على نسبة 47% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في مقابل 36% في عام 2016.

* UNCTAD, World Investment Report, 2017.

وبالنسبة للدول المتقدمة، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من الثلث، أي بمقدار 712 مليار دولار. وقد انخفضت بنسبة 40% نحو الولايات المتحدة الأمريكية أي بمقدار 275 مليار دولار، و92% نحو المملكة المتحدة أي بمقدار 15 مليار دولار. في حين ارتفعت الفوائد المعاد استثمارها بنسبة 26% من طرف الشركات المتعددة الجنسيات. ويعزى هذا التراجع إلى نقص عمليات الدمج والتملك العالمية وإلى إعادة هيكلة المؤسسات. الجدول (01).

الجدول (01): نسبة مردودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2012-2017.

(بالنسب المئوية)

السنوات						المنطقة
2017	2016	2015	2014	2013	2012	
6.7	7.0	6.8	7.9	7.8	8.1	العالم
5.7	6.2	5.7	6.6	6.3	6.7	البلدان المتقدمة
8.0	8.1	8.5	9.5	9.8	10.0	البلدان النامية
6.3	5.4	7.1	10.6	12.4	12.3	فريقيا
9.1	9.5	9.9	10.6	10.8	10.5	آسيا
5.6	5.3	5.2	6.6	6.7	7.9	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
11.8	11.1	10.2	14.6	13.9	14.4	البلدان الانتقالية

Source: CNUCED, d'après la base de données du FMI sur la balance des paiements.

إن التراجع المسجل في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، يتناقض مع تدفقات رؤوس الأموال الأخرى، إذ زاد مقدار هذه التدفقات الأخيرة من نسبة 5.6% إلى 6.9% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، القروض البنكية والاستثمارات في المحفظة عوضت التراجع المسجل في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وارتفعت تدفقات رؤوس الأموال نحو اقتصادات البلدان النامية من 4.0% إلى 4.8% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، لسبب استقلالها نسبيا عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11% لتصل إلى تريليون دولار في عام 2016. وظلت حصة هذه الاقتصادات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة ثابتة عند مستوى يزيد قليلا عن (70%-) كما ظلت التدفقات الخارجة من الاقتصادات النامية ثابتة عند مستوى قدره 383 مليار دولار، وتقلصت التدفقات الخارجة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 22% لتصل إلى 25 مليار دولار. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة 7% لتصل إلى 363 مليار دولار. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين بنسبة 44% لتصل إلى 183 مليار دولار. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وانخفضت أيضا التدفقات الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. الجدول (02).

الجدول (02): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، 2016 وسنوات مختارة.

القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)					البند
2016	2015	2014	2007-2005	1990	
26728	25191	25108	14496	2197	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
26160	24925	24686	15184	2254	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة

6.0	6.2	6.9	7.3	4.4	معدل عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
5.5	5.7	6.4	7.5	5.9	معدل عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
869	735	428	729	98	عمليات الدمج والتملك عبر الحدود
18451	18533	19410	12431	5797	إجمالي تكوين رأس المال الثابت

المصدر: الاونكتاد.

الاتجاهات الإقليمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة للاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 الصادر عن UNCTAD، واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا انخفاضها في عام 2016 لتصل إلى 59 مليار دولار، بنسبة انخفاض بلغت 3%. في حين انخفض مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية بنسبة 15% ليصل إلى 443 مليار دولار في عام 2016. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة 7% لتصل إلى 363 مليار دولار. وتسارع اتجاه التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في عام 2016، حيث انخفضت التدفقات الواردة بنسبة 14% لتصل إلى 142 مليار دولار، مع تباطؤ الاستثمار في جميع أنحاء المنطقة.

في عام 2016 حسب التقرير نفسه، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة قوية لتصل إلى 68 مليار دولار بعد أن شهدت انخفاضا حادا في السنتين السابقتين. وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة مزيدا من الانخفاض في عام 2016 بنسبة 22% لتصل إلى 25 مليار دولار.

كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5% لتصل إلى تريليون دولار. ففي أوروبا، سجلت مبيعات قياسية في إطار عمليات الدمج والتملك عبر الحدود قابلها انخفاض قوي في القروض داخل الشركات، وهو ما أسفر عن تقلص بنسبة 6% في التدفقات الواردة. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة بنسبة 11% لتصل إلى تريليون دولار. وتراجعت التدفقات الخارجة من البلدان الأوروبية بنسبة إجمالية بلغت 23%.

بينما وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً إلى مستوى عالٍ قدره 44 مليار دولار في عام 2015، انخفضت هذه التدفقات بنسبة تزيد على 13% لتصل إلى 38 مليار دولار، أي ما يمثل 2% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية و6% من التدفقات إلى جميع البلدان النامية. الجدول (03).

وقد ساهمت العديد من المتغيرات الاقتصادية الدولية، في هذه التغيرات الحاصلة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر، كتحرير أسواق التمويل والتدفقات المالية، إضافة إلى بعض النمو المسجل في الدول الآسيوية خاصة مجموعة "النمور الآسيوية".

الجدول (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بحسب المنطقة، 2014-2016.

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			مجموعة الاقتصادات/المناطق
2016	2015	2014	2016	2015	2014	

العالم	1324	1774	1746	1253	1594	1452
الاقتصادات المتقدمة	563	984	1032	708	1173	1044
أوروبا	272	566	532	221	666	515
أمريكا الشمالية	231	390	425	353	370	365
الاقتصادات النامية	704	752	646	473	389	383
إفريقيا	71	61	59	28	18	18
آسيا	460	524	443	412	339	363
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	170	165	142	31	31	1
أوقيانوسيا	2	2	2	1	1	1
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	57	38	68	73	32	25
الاقتصادات الصغيرة الهشة والضعيفة هيكلية	68	64	58	26	14	10
البلدان الأقل نمواً	41	44	38	18	9	12
البلدان النامية غير الساحلية	28	25	24	6	5	2-
البلدان الجزرية الصغيرة النامية	6	4	4	0.3	0.7	0.2

Source : UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdi statistics).

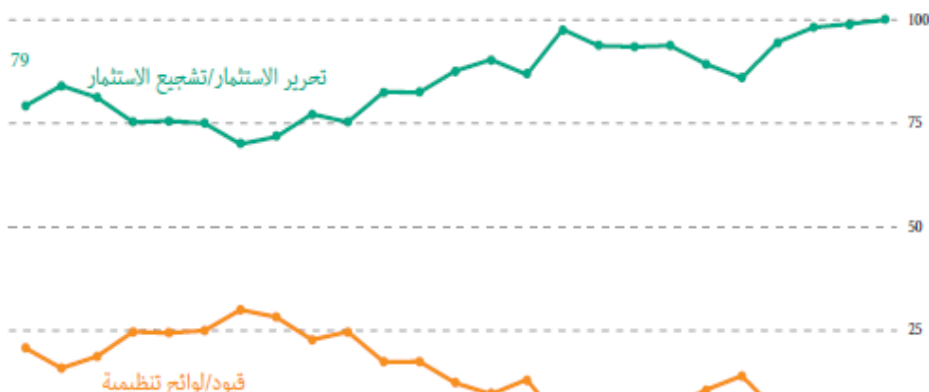
اتجاهات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمثل سياسات الاستثمار العامل الرئيسي لجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحرير التجارة الدولية، وعامل لخلق فرص العمل، ونقل وتحويل التكنولوجيا، ومساعدة الشركات المحلية على التكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية، وتشجيع المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، إضافة إلى الهدف الأساسي وهو تكملة المدخرات الوطنية.

لذا تسابقت الدول على تكييف نظمها وتشريعاتها وقوانينها (سواء بالتعديل أو سن قوانين ونظم جديدة) لخلق مناخ ملائم لجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي الاستحواذ على حصص مهمة من رؤوس الأموال الدولية. تدل بيانات "الاونكتاد"* على أن نحو 58 بلدا واقتصادا اعتمدت، في عام 2016، ما لا يقل عن 124 تدبيرا من التدابير السياساتية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي - وهو أعلى عدد يسجل منذ عام 2006. ويتعلق 84 تدبيرا من هذه التدابير بتحرير وتشجيع الاستثمار، بينما أدخلت بموجب 22 تدبيرا قيود أو أنظمة (أما بقية التدابير وعددها 18 فقد كانت محايدة). وبلغت نسبة تدابير تحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي 79%، أي أدنى بكثير مما كانت عليه في المراحل الأولى لعملية تقديم التقارير السنوية في هذا المجال من قبل "الاونكتاد" في فترة التسعينيات من القرن الماضي (94%). الشكل (02).

الشكل (02): التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية، 1992-2016.

(بالنسب المئوية).

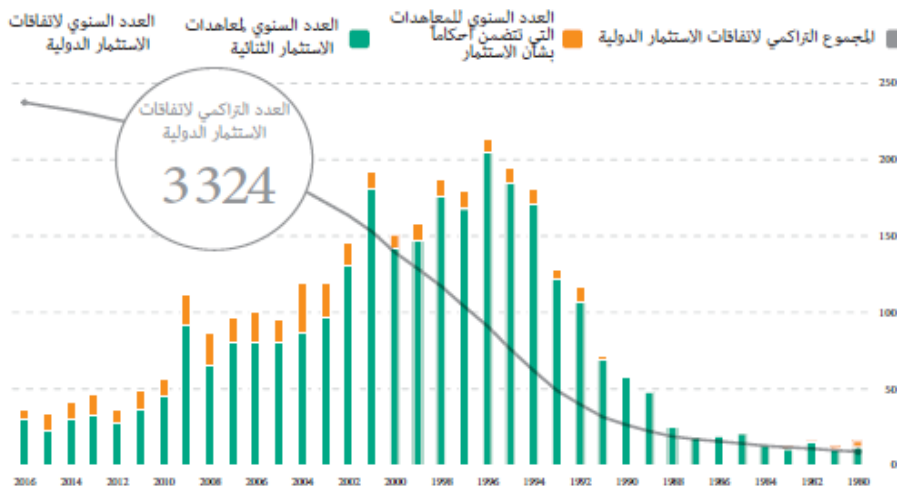


* UNCTAD, V

المصدر: الاونكتاد، قاعدة بيانات رصد سياسات الاستثمار (Investment Policy Monitor Database).

في عام 2016، أبرمت البلدان 37 اتفاقا جديدا من اتفاقات الاستثمار الدولية-منها 30 معاهدة استثمار ثنائية وسبع معاهدات تتضمن أحكاما تتعلق بالاستثمار. وبذلك وصل المجموع إلى 3324 اتفاقا 2957 معاهدة استثمار ثنائية و367 معاهدة تتضمن أحكاما تتعلق بالاستثمار) (الشكل 03). كما أعادت الحكومات تكليف انخراطها في سياسات الاستثمار الدولية. وأصبح إنهاء ما لا يقل عن 19 اتفاقا من اتفاقات الاستثمار الدولية نافذا، وينتظر إنهاء المزيد منها.

الشكل (03): الاتجاهات في اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، 2016-1980.



Source : UNCTAD, IIA Navigator.

المحور الثالث: دراسة مجموعة دول منطقة المينا "MENA".

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي منطقة متنوعة تحمل إمكانيات نمو لم تتجسد بعد. وعلى الرغم من التحديات الجغرافية السياسية التي تواجهها هذه الدول، فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز في ملتقى الطرق مع أوروبا وإفريقيا وآسيا، وسكان من الشباب الذين تزداد نسبة التعليم بينهم، وإمكانيات عظيمة في قطاعات مثل مصادر الطاقة المتجددة والتصنيع والسياحة وخدمات تنمية الأعمال. وعلى مدى العقود السابقة، نفذت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحات لزيادة الانفتاح الاقتصادي والتنوع وتنمية القطاع الخاص، أدت هذه الإصلاحات بصفة مبدئية إلى

زيادة الاستثمار ونمو تجاري واقتصادي. ولكن هذه الإصلاحات لم تكتمل ولم تعالج القضايا الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.¹⁵

وتضم المنطقة 22 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمثل 6% من سكان العالم، وهي بذلك تعادل عدد سكان الاتحاد الأوروبي، وتحوي 60% من احتياطي النفط العالمي (797.04 مليار برميل)، و45% من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي (2.8413 كوادريون قدم مكعب). وبذلك هي مصدر مهم للاستقرار الاقتصادي العالمي.

أولاً: دول منطقة المينا "MENA".

تشكل منطقة "المينا"، من مجموعة الدول التالية:

شمال إفريقيا: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.

الشرق الأوسط: العراق، الأردن، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، الكويت، السودان، مصر، الصومال، اليمن، سلطنة عمان، سوريا، فلسطين، قطر، لبنان، تركيا، إيران.

ثانياً: مصطلحات جديدة للمينا "MENA".

1- منطقة الـ MENAP:

اعتباراً من أفريل 2013، بدأ صندوق النقد الدولي باستخدام منطقة تحليلية جديدة تسمى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (Middle East and North Africa Afghanistan and Pakistan) (MENAP)، وبذلك أضاف صندوق النقد الدولي أفغانستان وباكستان إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹⁶

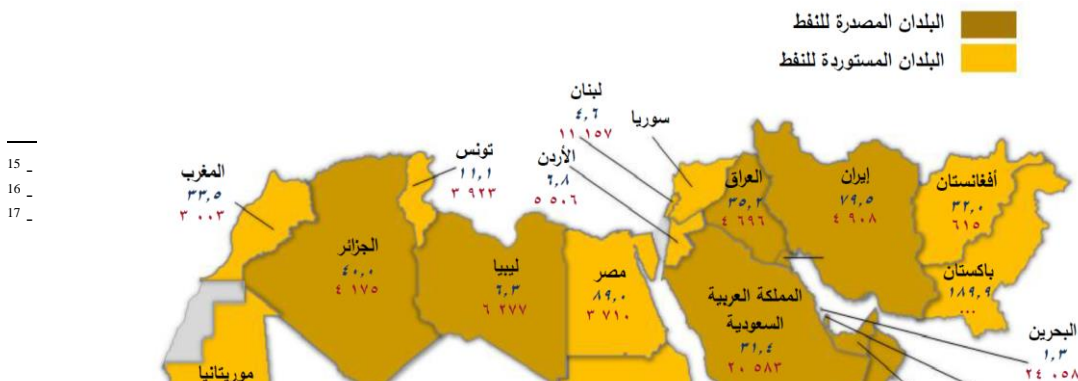
2- منطقة الـ MENAT:

وهناك مصطلح جديد آخر يسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا (Middle East and North Africa and Turkey) (MENAT). وقد فرضته ظروف عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الموارد الغنية وخاصة النفط والغاز، وأيضاً الموقع المتميز بين القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، دائماً ما ادخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صراعات منذ اختيار الإمبراطورية العثمانية. لاسيما بوجود إسرائيل، دولة يهودية بين الدول العربية والإسلامية، واحتدام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واندلاع الحرب الإيرانية العراقية. والصراع بين إيران والسعودية، وتصاعد الإرهاب، وقد وصل الصراع في المنطقة إلى أعلى قمة له حتى الآن في القرن الحادي والعشرين، بالتزامن مع حوادث مثل تدخل الولايات المتحدة في العراق في عام 2003 وما تلاه من حرب العراق، وأحداث الربيع العربي، الذي نشر الحرب في جميع أنحاء المنطقة مثل الحرب الأهلية السورية، والحرب الأهلية الليبية والحرب الأهلية اليمنية.¹⁷

والشكل (04)، يمثل الطبيعة السكانية وإجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولار الأمريكي لعام 2015 لودل "المينا":

الشكل (04): تعداد السكان بالملايين (2015)، وإجمالي الناتج المحلي للفرد بالدولار الأمريكي (2015)،

لدول منطقة المينا "MENA".



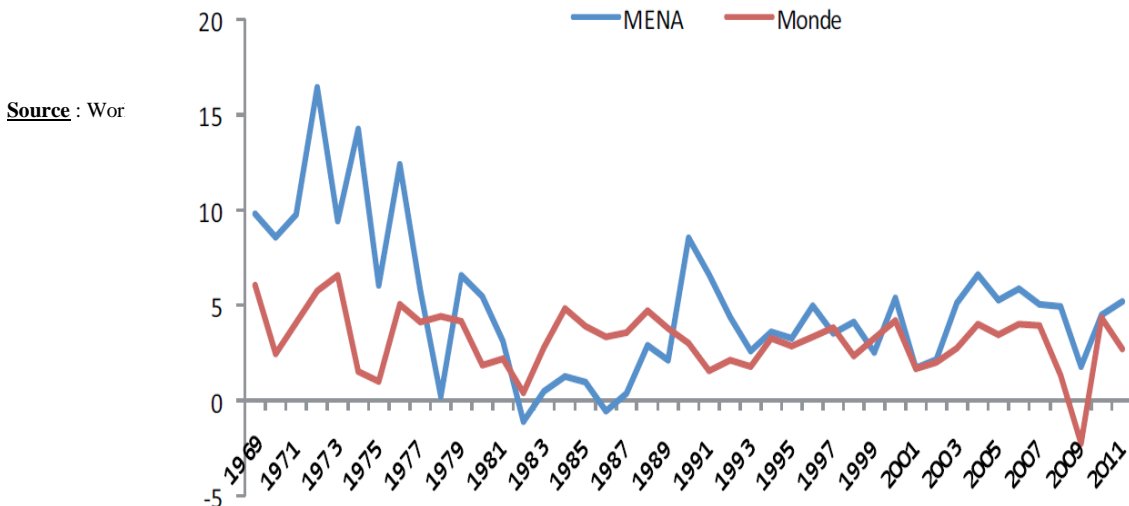
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد الإقليمي" وبرنامج [land](#) Microsoft Map.

بالنسبة للنشاط الاقتصادي، فإن إجمالي الناتج الداخلي الخام لدول منطقة المينا "MENA" للفترة 1969-2011، شهد تذبذبا، تبعا لما شهدته الاقتصاد العالمي. غير انه شهد نموا سريعا في عام 1970، ليتبعه تباطؤ لبقية السنوات للفترة المشار إليها. والتحسين الذي شهدته الاقتصاد العالمي لعام 1970 لارتفاع أسعار الصادرات من البترول والغاز. ثم انعكست هذه الوضعية عام 1980 تبعا للركود الاقتصادي الذي عرفه العالم. والتي مست على وجه الخصوص منطقة المينا "MENA" الشكل (05).

ويتوقع البنك الدولي، نموا في النشاط الاقتصادي لمنطقة "المينا" لعام 2015، ليصل تدريجيا إلى نسبة 3.5% في عام 2017، في مقابل 1.2% لعام 2014. خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط والتي عرفت كيفية استثمار مواردها النفطية من خلال صناديق الاستثمار، وتكييف برامجها التنموية بعيدا عن المصادر الطاقوية. بعد ركود اقتصادي عرفته اقتصادات هذه الدول.

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط كتونس، المغرب، مصر، لبنان، تركيا،... وغيرها، فقد اعتمدت على القطاع الفلاحي، والصناعي، والسياحي، والتجاري،... الخ، لخلق انتعاش واستقرار اقتصادي في دولها، من خلال إيجاد مصادر تمويل لاقتصاداتها. بعد معاناة عرفتها منطقة "المينا" من عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، والانتقال السياسي لبعض دول المنطقة..

الشكل (05): نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1969 – 2011).



والجدول (04) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لمجموعة دول منطقة المينا "MENA"، سواء بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، إذ أخذنا مؤشرات، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد المالية العامة الكلي، والتضخم (النمو السنوي). أو بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط أخذنا مؤشرات، رصيد الحساب الجاري، ورصيد المالية العامة الكلي، والتضخم (النمو السنوي):

الجدول (04): أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2000-2017.

(% من إجمالي الناتج الداخلي الخام)

توقعات		متوسط				
2017	2016	2015	2014	2013	2012-2000	
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
3.2	3.2	2.1	2.6	2.2	5.3	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
-2.8	-5.0	-4.4	5.6	10.9	10.0	رصيد الحساب الجاري
-6.4	-9.1	-9.3	-2.7	0.9	3.7	رصيد المالية العامة الكلي
6.2	6.0	6.1	6.8	10.3	6.6	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
-6.3	-6.7	-6.2	-5.9	-7.1	-3.2	رصيد الحساب الجاري
-7.1	-8.6	-8.6	-9.5	-10.2	-5.7	رصيد المالية العامة الكلي
12.3	9.9	8.0	9.9	10.1	4.1	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)

Source : FMI.

المحور الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا "MENA".

تعتمد بلدان منطقة المينا "MENA"، على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهدافها التنموية، وتحقيق نمو طويل الأمد، من خلال تشجيع نفاذ صادراتها إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وجذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي لبلدان المنطقة.

وقد توقع معهد التمويل الدولي* (IIF)، أن التدفقات المالية نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA" من المتوقع أن ترتفع إلى 182 مليار دولار خلال العام 2018، بفضل إصدار سندات سيادية وتدفقات بنكية. ومع ذلك يرى المعهد أن الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال مازالت تشكل قيوداً على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

* (IIF) : The Institute of International Finance.

ولكن دائما حسب المعهد، فان ارتفاع أسعار البترول والتعاملات بالدولار الأمريكي وتزايد الأصول الأجنبية في الاحتياطات الحكومية تجعل الدول المصدرة للبترول في منطقة "المنيا" اقل تعرضا للمتاعب التي تواجه الأسواق الناشئة حاليا. أما الدول المستوردة للبترول في منطقة "المنيا" فقد بدأ يظهر عليها بوادر التعرض لمخاطر الخسائر التي تتكبدها الأسواق الناشئة هذا العام حتى الآن من هبوط عملاتها وأسعار أسهم شركاتها لاسيما في تركيا وإيران.

يشير المنتدى الأوروبي المتوسطي (Femise)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدرا مهما لرأس المال بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، ولكن كان للأزمة الاقتصادية لعام 2008 وبداية الربيع العربي تأثير سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على منطقة "المنيا" بشكل كبير خلال الفترة (2009-2012) مقارنة بالفترة (2005-2008). ووفقاً لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت التدفقات بنسبة 27% في المتوسط بين عامي 2008 و2009 وبنسبة 13% بين عامي 2009 و2010، ووصلت إلى 11 مليار دولار في عام 2010.

وحسب "الأونكتاد"، فانه خلال الفترة 2008-2013، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مجموعة البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة "المنيا" بنسبة 45%، بينما انخفض بمعدل 61% في دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت اليمن مصر وليبيا، والى حد اقل تونس، من أكثر الدول تضررا. الشكل (06).

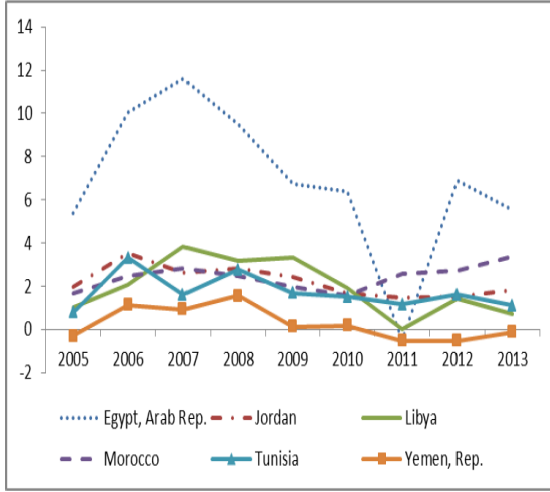
يشير المنتدى الأوروبي المتوسطي (Femise) في تقرير جديد إلى وجود عدة معايير حاسمة في قرار الاستثمار في

منطقة "المنيا" MENA، منها:

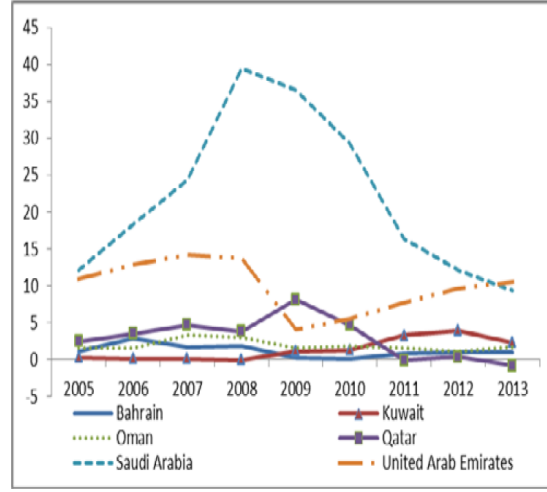
- مؤشرات الاقتصاد الكلي.
 - الروابط الثقافية.
 - المسافة باعتبارها من المحددات الرئيسية لقرار الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في بلد أجنبي (هامش واسع).
 - وجود اتفاقيات التجارة الإقليمية، تؤثر تأثيراً كبيراً على الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
 - وجود الروابط الثقافية، تلعب دوراً هاماً في هذه البلدان: مشاركة نفس الدين ونفس اللغة تشجع الاستثمار في هذه الدول أكثر من أي منطقة أخرى.
 - اتفاقات الاستثمار الثنائية من جانبها تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم.
 - الجودة المؤسسية، تعتبر عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تجذب الديمقراطية والاستقرار السياسي وانعدام الفساد وحرية الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر مع احترام سيادة القانون وغيرها من مؤشرات الأعمال التجارية.
 - في حين أن الاستقرار السياسي من شأنه تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنطقة.
- الشكل (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق فرعية مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

2013-2005

a. Arab Countries in Transition (USD billion)



b. Gulf Cooperation Council (USD billion)



Source: UNCTAD FDI statistics

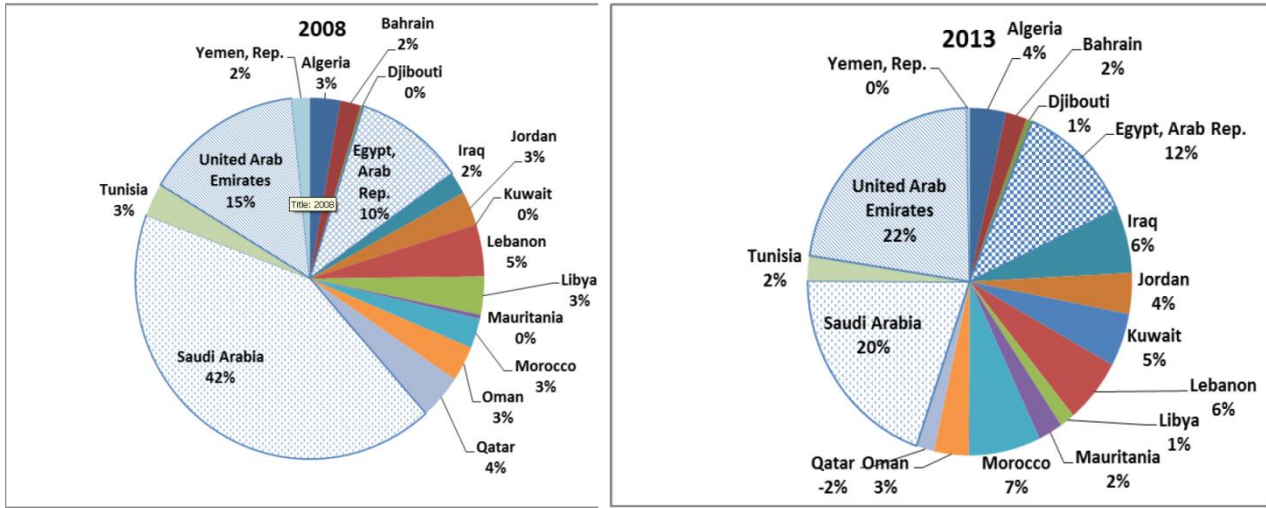
بالنسبة لتوزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كانت الوجهة الرئيسية للتدفقات نحو الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسب 22% و20% على التوالي من إجمالي التدفقات لعام 2013، في حين كانت حصتهما معا من إجمالي التدفقات نحو منطقة "المنطقة" لعام 2008 تقدر بـ57%. ويظل هذين البلدين الوجهة المفضلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر راجع إلى:

- بيئة الأعمال المحفزة.
- مرافق البنية التحتية والخدمات اللوجستية ذات المستوى العالمي.
- أسواق المستهلكين الغنية.
- صناعة مصرفية متطورة، ومؤسسات ذات نوعية جيدة.
- استقرار سياسي أكبر.

أما الانخفاض النسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2008 و2013 فيفسر من قبل بعض المراقبين من خلال زيادة الاستثمارات المحلية. لقد استثمرت صناديق الثروات السيادية الخليجية بالفعل في خدماتها العامة المحلية، حيث ينظر بعض صانعي السياسات بشكل متزايد إلى مثل هذه الاستثمارات باعتبارها عوائد اجتماعية اقتصادية أفضل من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل (07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول منطقة المنينا.

(% من الإجمالي)



Source: UNCTAD, FDI Database

وحسب البنك الدولي، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتركز في عدد محدود من القطاعات، ففي عام 2013 كان النفط والغاز الطبيعي والفحم هي الصناعات الرائدة التي تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبين عامي 2003 و2012 تلقت الموارد الطبيعية والقطاعات غير القابلة للتداول (خاصة العقارات والبناء) حوالي 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول (05): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب المصدر والقطاع، 2012-2003.

(مليار دولار أمريكي).

الدول المتقدمة	السلع غير التجارية	تجارة الخدمات	الصناعات غير النفطية	الموارد والصناعات النفطية	منطقة المينا "MENA"
87.8	86.6	78.2	172.1	23.2	139.0
الإمارات العربية المتحدة	64.5	76.2	9.1	13.8	64.5
البحرين	32.0	12.3	0.3	0.2	32.0
الكويت	10.3	21.5	2.6	0.9	10.3
قطر	18.4	7.2	3.2	4.1	18.4
الدول نامية	21.7	15.8	12.4	28	21.7

Source: World Bank, 2013

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب كل دولة، نجد أن قطاع الأشغال العمومية هو الأكثر استقطاباً لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد قطاع التصنيع، يأتي بعده قطاع الخدمات والمبيعات. بالنسبة للتوزيع حسب كل دولة، تستحوذ الكويت والإمارات العربية المتحدة على أكبر حصص من تدفقات هذه الاستثمارات، في حين تبقى إيران واليمن من ادبي المستقبلين لهذه التدفقات لسبب عدم الاستقرار السياسي بالنسبة لليمن والحصار الاقتصادي المفروض عليها بالنسبة لإيران. الجدول (06).

الجدول (06): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2012-2003.

الدول	التصنيع	المبيعات	البناء	الخدمات	حالات أخرى
الجزائر	53.5%	2.0%	22.7%	1.1%	20.7%
البحرين	18.7%	4.4%	52.7%	6.4%	17.8%
جيبوتي	0.0%	2.3%	75.0%	0.4%	22.3%
مصر	32.0%	1.2%	39.2%	2.4%	25.2%
إيران	45.0%	0.6%	3.5%	0.5%	50.3%
العراق	52.7%	1.2%	12.9%	1.3%	32.0%
الأردن	24.7%	5.7%	31.5%	3.7%	34.5%
الكويت	2.3%	2.7%	74.9%	9.9%	10.1%
لبنان	8.3%	5.5%	61.7%	6.1%	18.5%
ليبيا	5.5%	1.0%	66.7%	1.1%	25.7%
المغرب	39.0%	3.2%	42.3%	1.5%	14.0%
عمان	54.7%	2.6%	14.7%	3.7%	24.3%
قطر	53.4%	1.6%	15.4%	2.1%	27.4%
المملكة العربية السعودية	79.9%	1.4%	14.3%	2.0%	7.4%
سوريا	29.0%	1.1%	49.7%	1.3%	19.0%
تونس	16.1%	1.8%	64.2%	1.0%	16.8%
الإمارات العربية المتحدة	18.3%	8.2%	42.4%	7.9%	23.2%
اليمن	43.9%	0.5%	5.7%	0.7%	49.2%

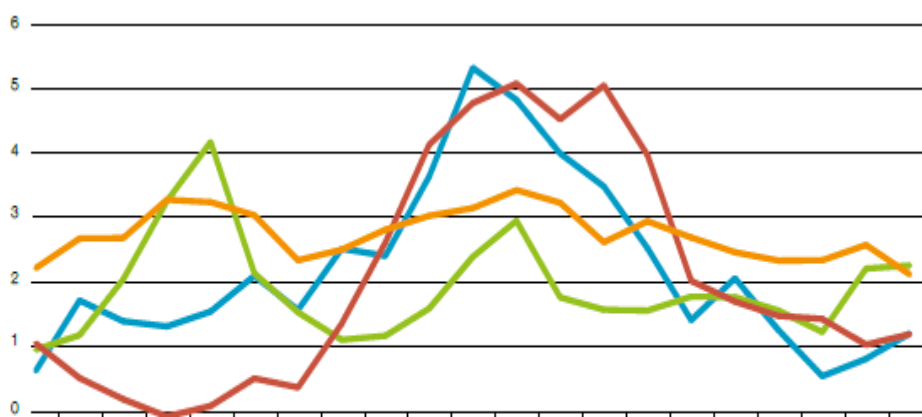
Source : Data from FDI Markets. Countries which oil rents represent a high proportion from GDP are marked with.

جغرافيا الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 لمنطقة "المينا".

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة "المينا" لعام 2016، لعدم الاستقرار الذي تعرفه المنطقة. إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة 50%، ووصل إلى أدنى مستوياته في هذه المنطقة، إذ أصبح يمثل 1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014. رغم أنه شهد بعض النمو في عام 2016. إذ أن المنطقة لا تمثل إلا 1.7% فقط من مجمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. وهو ما فرض على دول المنطقة القيام بمزيد من الإصلاحات عميقة لخلق مناخ ملائم لاستقطاب هذه الاستثمارات، من خلال القيام بإصلاحات تشريعية ومؤسسية، إضافة إلى تطوير استراتيجيات شاملة لذلك.

الجدول (08): لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفة

(% من الناتج المحلي الإجمالي).



Source : Dernières données de la CNUCED et calculs du personnel de l'OCDE.

إن عدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه منطقة "المينا MENA" اضعف سياسات الاقتصاد الكلي فيها، خاصة منطقة الشرق الأوسط. ووفقا لتقرير البنك الدولي الصادر عام 2013*، فإنه على الرغم من انتعاش الاقتصاد الكلي العالمي فإن الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة "المينا" انخفض من 5.6% عام 2012 إلى 2.8% عام 2013. خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للبترو (ليبيا، إيران، وسوريا)، التي انخفض نمو ناتجها المحلي الإجمالي من 9% في عام 2012 إلى (-) 0.4%. في عام 2013.

وبمقارنة نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة "المينا MENA" مقارنة بمجموعة دول "البريكس BRICS" والتي تضم كل من، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، للفترة (2010-2000)، نسجل الفارق في نسبة النمو لصالح مجموعة "البريكس". الجدول (07).

الجدول (07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي:

"منطقة المينا MENA" و"البريكس BRICS" (2000، 2005، و2010).

2010	2005	2000	
3.1	4.7	0.9	المينا: الدول المصدرة للبترو
1.6	1.2	0.4	المينا: الدول النامية المصدرة للبترو
5.4	8.4	4.6	المينا: الدول المستوردة للبترو
2.3	1.7	5.1	البرازيل
2.8	1.7	1.0	روسيا
1.5	0.9	0.8	الهند
1.8	3.1	3.4	الصين

Source : UNCTAD.

أما بالنسبة لعام 2017*، شكل إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما نسبته 3.1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2017. حيث أنه بالرغم من ارتفاع نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية في كل من:

- البحرين 113.1% - إيران 48.8%.

- المغرب 22.9% - الأردن 7.2%.

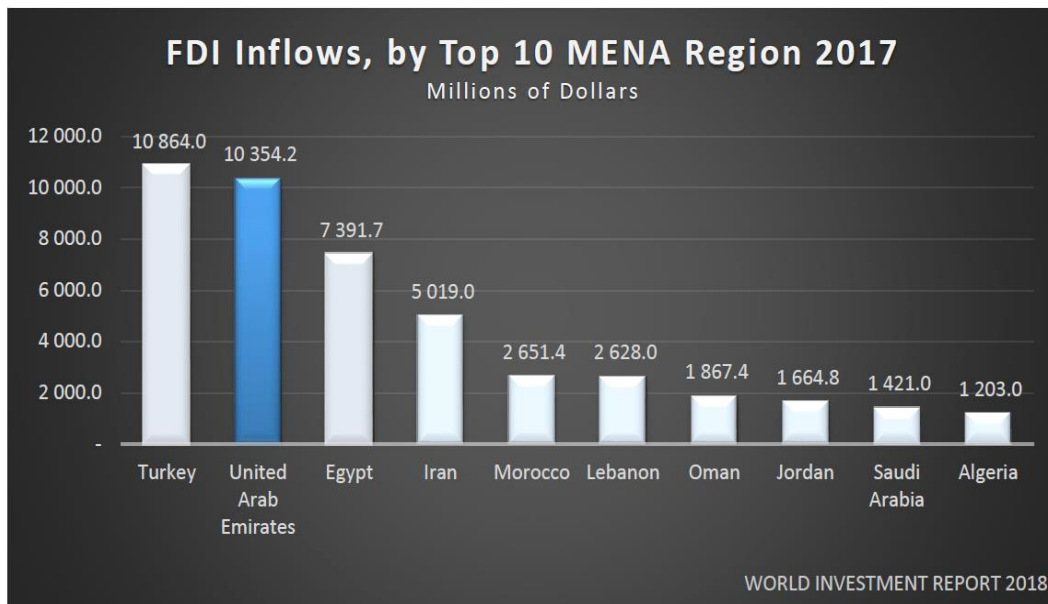
* - البنك الدولي، تقرير الشرق الأوسط: الاستثمار في أوقات الأزمات، أكتوبر 2013.

* اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018، قطاع التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، إدارة الاستثمار، جولية 2018.

- الإمارات 7.8% .
- إلا انه قد تراجع بنسبة 8.6% عن العام 2016، حيث بلغ ما مجموعه 44.4 مليار دولار في العام 2017 مقارنة مع 48.6 مليار دولار في العام 2016. وذلك بسبب التراجع الحاصل في كل من:
- السعودية 84% . - فلسطين 31.5% .
- الجزائر 26.4% . - مصر 8.8% .
- الكويت 28.2% .

الشكل (09): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأفضل 10 مناطق في "المينا" 2017.

(ملايين الدولارات)



Source : World Investment Report 2018.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمنطقة "المينا MENA" أعلى تدفق له خلال الفترة (2011-2016)، عام 2012 بـ 77 مليار دولار، إلا انه بدأ في التراجع لسنتين على التوالي، ليعاود بانتعاش طفيف ابتداءً من عام 2015. الجدول (08).

الجدول (08): إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمنطقة "المينا MENA"، (2011-2016).

(بملايين الدولارات الأمريكية).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1.746.423	1.774.001	1.323.863	1.443.230	1.592.598	1.591.146	العالم
59.373	61.495	71.254	74.551	77.501	66.018	إفريقيا
442.665	523.641	460.316	421.500	401.177	425.657	آسيا
14.472	12.981	12.089	11.952	15.759	7.548	دول شمال إفريقيا
40.672	39.398	39.234	47.969	61.517	59.332	دول الشرق الأوسط

55.144	52.379	51.323	59.921	77.276	66.880	دول منطقة المينا MENA
--------	--------	--------	--------	--------	--------	-----------------------

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2018.

في حين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من منطقة "المينا MENA"، للفترة نفسها، أعلى تدفق صادر من المنطقة عام 2013، بـ 46 مليار دولار، ليشهد تذبذب لباقي سنوات الدراسة. الجدول (09).

الجدول (09): إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من منطقة "المينا MENA"،

(2016-2011).

(بملايين الدولارات الأمريكية).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1.452.463	1.594.317	1.253.159	1.399.483	1.388.455	1.576.041	العالم
18.173	18.045	28.277	37.901	34.480	23.201	إفريقيا
363.058	338.683	412.333	362.681	304.637	318.745	آسيا
1.276	1.352	625	1.119	3.130	2.172	دول شمال إفريقيا
31.147	38.299	23.077	45.205	24.151	31.270	دول الشرق الأوسط
32.423	39.651	23.702	46.324	27.281	33.442	دول منطقة المينا MENA

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 20

خاتمة.

بالاستناد إلى المحاور التي تطرقنا إليها، والتي أجرينا من خلالها تحليل لاتجاهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مجموعة دول منطقة "المينا MENA"، وأثره على اقتصادات دول المنطقة، المتمثلة في الآثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي، المتمثلة في كونه، أداة لتكملة المدخرات المحلية، تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، نقل وتحويل التكنولوجيا الدقيقة، والمهارات الفنية والتسويقية والإدارية، إضافة إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصادات القطرية ومساعدة منتجاتها على اختراق الأسواق الدولية.

ولكون الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر على انفتاح الاقتصادات القطرية على وقدرتها على التكيف مع الأسواق الدولية، كذلك لكون مؤشر على مدى التحرير التجاري، والقدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي،